UNIVERSITE DE AHMED ZABANA RELIZANE

Département des Sciences Juridiques et Administratives

Les cours de Module : l'économie politique section 01 ET 2. 1 eme semestre

Niveau : 1ere Année Sciences politiques

L'année universitaire 2021/2022

Prof : AGBOUBI MOULOUD

Le cour numéro 01

L'évolution du pensée économique

المحاضرة 1 :

تطور الفكر الاقتصادي

إن البذور الجنينية لظهور علم الاقتصاد السياسي تمتد بجذورها إلى الأفكار الاقتصادية التي تطورت عبر التاريخ بدءا بمساهمات المفكرين العرب والمسلمين من أمثال " يحي بن آدم الذي كتب في موضوع الخراج " الضرائب . أما الفارابي (870-950) فقد ألف أكثر من مئة كتاب تضمن تصوراته الاقتصادية، في حين كتب ناصر الدين الطوسي673-598) هـ/1201-1274م) في الفلسفة الأخلاقية، ولمعَ آخرون مثل أبي حامد الغزالي505 -450) هـ/1058-1111م)، و تقي الدين أحمد729 -662) هـ/1263-1328م) في الميدان ذاته، ولعل من أبرز ما يمكن الاستعانة بذكره للاستدلال على الفكر الاقتصادي العربي هو ما كتبه تقي الدين المقريزي (846 -766) هـ/1364-1442م) بخصوص الظواهر النقدية، وكذلك ما كتبه حول ظاهرة المجاعات وإرجاعها إلى أسباب طبيعية وأسباب اجتماعية، بعضها سياسي يتمثل في فساد الإدارة، وبعضها اقتصادي يتمثل في تزايد كلف الإنتاج وزيادة المعروض النقدي.

مثال بارز آخر على مساهمات المفكرين العرب هو ما كتبه عبد الرحمن بن خلدون733) - 808هـ/1332-1406م)، الذي تناول مظاهر النشاط الاقتصادي أو ما أسماه «بوجوه المعاش»، وكذلك تناول القيمة وكون العمل في نظره مصدراً لها، ويذهب ابن خلدون أبعد من ذلك ليصل إلى فكرة فائض القيمة على الرغم من أنه لم يذكر ذلك صراحة بل ذكره ضمناً من خلال تأكيده على استعمال أصحاب الجاه للناس من غير عوض، ليوفروا عليهم قيم أعمال الناس.

يعتبر موضوع الاقتصاد السياسي، هو المعرفة المتعقلة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع.

حاول العديد من المُفكرين على مر التاريخ الإجابة عن التساؤلات حول القوانين التي تحكم عمليات الإنتاج والتوزيع في المجتمع، وذلك حتى أواخر القرن الثامن عشر وما حدث فيه من طفرات في النّشاط الاقتصادي في القارة الأوروبية، وقد صاحب هذا النّشاط حركة فكريّة قويّة، تمثّلت في العديد من المدارس الفكريّة التي بلورت أكثر من فرع علميّ، وكان من بينها علم الاقتصاد الذي وُضِعَت لَبِناتُه الأولى على يد **آدم سميث Adam Smith** - في كتابه الشهير ثروة الأممّ، وقد حاول **آدم سميث** في كتابه الإجابةَ عن التساؤلات حول كيفية استدامة إمداد الأفراد في المجتمع باحتياجاتهم من

المنتجات المختلفة، وتهيئة الوضع لهم لتحقيق تلك الوفرة، وحول تزويد الدولة بالثروات التي تساعدها على زيادة النفوذ السياسيّ، وقد صكّ **سميث** مصطلح الاقتصاد السياسي لهذا الفرع الذي اعتبره أحد علوم السياسة، ولكن بعد أقل من مئة عام تمّ الاستغناء عنه واستخدام مصطلح" اقتصاد "مُجرّداً، وبقى الاقتصاد السياسيّ حبيسَ الفكر الاقتصادي الدولي والأيديولوجيات المختلفة علم الاقتصاد السياسي.

ومن خلال ما سبق سنحاول التطرق لأهم النقاط التي توضح لنا السياق العام لعلم الاقتصاد السياسي

تعريف الاقتصاد السياسي

يُقصد بكلمة الاقتصاد في المصطلح الندرة التي خلقت لنا الحاجة إلى الاقتصاد وبالتالي فالاقتصاد هو علم تسيير الندرة، أما كلمة السياسي أنه لا يمكن أن يكون اقتصاد إن لم تكن هناك سوق وهذا ما يؤكد على دور الدولة كفاعل سياسي في تسيير الاقتصاد، استخدم **آدم سميث Adam Smith** - مصطلح الاقتصاد السياسي للدلالة على ما يدعى اليوم" علم الاقتصاد "وقد عرَّفَ كل من **غاري بيكر** - **Garry Beker**و**أنتوني دونز Anthony Downs** - و **برومو فري Brumo Frey** - الاقتصاد السياسي على أنَّه" :تطبيق الاقتصاد المنهجي أي ما يدعى بالنموذج الفاعل المنطقي the rational actor modelعلى كل أنماط السلوك البشري."

كما يستخدم آخرون مصطلح الاقتصاد السياسي على أنَّه" :استخدام نظرية اقتصادية محددة تفسر السلوك الاجتماعي".

فيما يستخدم آخرون مصطلح الاقتصاد السياسي على أنَّه" مجموعة التساؤلات لقضايا التي تتولد عن التأثير المتبادل بين الفعاليات الاقتصادية والسياسية، تلك القضايا التي لابد من دراستها وتحريها بأيَّة وسائل نظرية أو منهجية متيسرة حالياً.

نستنتج من التعاريف السابقة أنَّ الاقتصاد السياسي هو ذلك التأثير المتبادل للوسائل المختلف لترتيب وتنظيم الفعاليات البشرية :في مجال الدولة والسوق .

قدم علماء آخرون تعاريف مشابهة، فمثلاً تعريف **تشارلز ليندوم Charles lindom** - سنة1977 م يقترح المبادلة والسلطة على أنهما المفهومان المركزيان في الاقتصاد السياسي، في حين يستخدم **بيتر بلاو Peter Blau** - سنة1964 م مفهوم المبادلة والاكراه.

.

المدارس النظرية للاقتصاد السياسي :

يمكن التمييز بين ثلاث مراحل تتضمن كل مرحلة مدارس اقتصادية مختلفة، مرحلة ما قبل الحداثة: أثرى الفلاسفة القدامى الفكر الاقتصادي بالعديد من الملاحظات أو الأفكار، وقدمت الحضارات اليونانية والرومانية والعربية إسهامات مهمة للفكر الاقتصادي على الرغم من أنها لم تكن تعتمد على التحليل العلمي المعروف حالياً. وطبقاً إلى صمويلسن P.Samuelson كانت تلك الأفكار هي الحاضنة لمذاهب سياسية أو دينية. إذ كانت الفلسفة الإغريقية حاضنة للأفكار الاقتصادية التي تبلورت آنذاك، وبرع في هذا المجال، أفلاطون Plato (427-347ق. ثم المرحلة المبكرة للحداثة امتدت هذه المرحلة من ظهور أسلوب الإنتاج الرأسمالي حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر. وشهدت ظهور الفكر الاقتصادي للتجاريين وللفيزيوقراط (للطبيعيين)، ثم في العصور الممتدة مابين القرنين 15 و 18 ميلادي برزت

مرحلة عرفت جدلا كبيرا، وهي تلك التي بين التجار والدولة أو ما يعرف بالماركنتيلية، ثم المرحلة المعاصرة والتي يمثلها جون مانيارد كينز والتي سميت بالمدرسة الكينزية في الاقتصاد السياسي .

المدرسة التجارية أو الماركنتيلية : Mercantilisme تسمية تعود إلى القرن الثامن عشر، أطلقها الاقتصاديون الليبراليون «أنصار الحرية الاقتصادية»، وعلى رأسهم الاقتصادي الاسكتلندي آدم سميثAdam Smith ، مؤسس النظرية الاقتصادية التقليدية (الكلاسيكية)، على مجموعة الآراء والإجراءات الاقتصادية التي طبقها أنصار الدولة القومية Etat national في معظم البلدان الأوربية، في المدة بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، بهدف توفير فائض في الميزان التجاري للدولة، وهذا الفائض هو الوسيلة الوحيدة في نظرهم لجذب المعادن الثمينة اللازمة لتقدم الأمة وتقوية الدولة، لاسيما الدولة المحرومة من مناجم الذهب و الفضة.

تنحصر الماركنتلية في الاهتمام بالحصول على المعادن النفيسة) الذهب والفضة(، على أساس غنى الدولة يتوقف على كمية ما تمتلكه من هذين المعدنين ، وقد أنتشر المذهب التجاري أو المركنتلية في القرن السادس عشر ويعتبر أنطوان دي مونكرتيان (Antoine de Monchretien) أول من بحث في هذا الموضوع بتوسع من فرنسا في كتابه الاقتصاد السياسي عام1615 م، وكان أول من نفذه في فرنسا هو كولبير (Colbert) حيث عمل على تشجيع الصناعة وأتخذ الكثير من الإجراءات التي تؤدي إلى تحسين النوعية. كما عمل على إنشاء مصانع نموذجية لكي يقتدى بها الأفراد حتى سميت هذه السياسة بأسمه .(colbertism)وكان مما ساعد ترويج هذه السياسة هو نظام الطوائف الذي كان معمولا به آنذاك والذي يفترض عدم ارتقاء العامل من مهنة إلى أخرى إلا بعد أن يمضي فترة من التدريب.

أما في بريطانيا فقد أشتهر من الكتاب الذين بحثوا في هذا الموضوع جوزياه تشايلد (Sir Josiah Child)، ووليام تمبل(Sir william Temple) ، ودوڤرانت(Chnlec Doverant) ، وتوماس من (Thomas Mun)، وفي إيطاليا أشتهر الكاتب أنطونيو سرا(Antonio Serra)

PROF.A

Le cour numéro 02

L’école du Naturalisme (Physiocrates)

المحاضرة 02:

مدرسة الطبيعيين (الفيزيوقراط)

ظهرت مدرسة الطبيعيين في فرنسا منذ منتصف القرن الثامن عشر , وكان على رأسها الدكتور (كيناي) طبيب لويس الخامس عشر , ولم تدم هذه المدرسة أكثر من خمس وعشرين سنة في المدة من سنة 1756 – 1778 م .

التطورات التي ساعدت على ظهور المدرسة الطبيعية:

من الناحية الاقتصادية : فقد ساءت حالة الزراع بسبب انخفاض دخلهم على اثر تطبيق سياسة التجاريين التي كان مقتضاها جعل أثمان المنتجات الزراعية منخفضة لتشجيع الصناعة , ولذلك فقد ساد الشعور بضرورة إصلاح تلك الحال , من ناحية أخرى كانت القيود الكثيرة التي فرضت على النشاط الاقتصادي تحت تأثير التجاريين عائقا خطيرا لنمو الإنتاج والتصدير الزراعي .

الإطار النظري من الناحية الاقتصادية

1_ فكرة النظام الطبيعي : يرى الطبيعيون ان الظواهر الاقتصادية تخضع كما تخضع الظواهر الطبيعية والبيولوجية لقوانين طبيعة الدخل الرادة الانسان في إيجادها , وهذه القوانين تحكم كافة مظاهر الحياة الاقتصادية وتقوم في انطباقها وتنظيمها للحياة الاقتصادية على مبدأين هامين هما اللذان يوجهان نشاط الأفراد ويكفلان استمرار الحركة والتقدم وهما :

أ_ مبدأ المنفعة الشخصية : فكل شخص يهتدي في تصرفاته الاقتصادية بما يحقق منافعه الشخصية , فالمنفعة الشخصية بذلك هي الحافز الذي يحث الناس على النشاط الاقتصادي والقوة التي توجههم لمباشرة هذا النشاط .

ب_ مبدأ المنافسة : كل فرد يسعى لتحقيق منافعه الشخصية ولكنه حين يفعل ذلك يدخل في تنافس مع بقية الأفراد في المجتمع , فيحد ذلك من انطلاق كل فرد في تحقيق منافعه على حساب الأخرين .

بين الطبيعيون ان ثروة الأمم انما تكون بما تقوم به من انتاج , فالانتاج هو كل عمل يخلق ناتجا صافيا جديدا بان يضيف مقدارا من المواد أكثر من تلك التي بذلت في الانتاج .

على أساس تعريف الانتاج, استخلص الطبيعيون ان الزراعة هي وحدها النشاط الاقتصادي الذي يعتبر منتجا, لهذا فقد اولى الطبيعيون عنايتهم للزراعة بصورة خاصة , وبينوا انها هي وحدها التي تولد فائضا في الانتاج يزيد عن التكاليف التي أنفقت فيه , فهذا الفرق بين قيمة الانتاج والتكاليف , كان قد دعاه الطبيعيون بالناتج الصافي , وعن هذا الناتج الصافي يتولد الثراء في البلد , لذا فأن الزراعة هي الحرفة المنتجة لانها تولد هذا الناتج الصافي , اما الحرف الأخرى كالتجارة

PROFAGBOURI

والصناعة فليستا من النشاط الاقتصادي المنتج لأنهما يقتصران على تحويل او نقل المواد التي كانت موجودة من قبل دون ان تضيفا مواد مادية جديدة او ناتج صافي جديد وهكذا نجد ان تعريف الطبيعيين لانتاج يعتبر قاصرا ومحدودا , لانه يقتصر على خلق مواد جديدة .

من ناحية أخرى، نظرة الفيزيوقراط للحياة كانت نظرة تفاؤلية، ذلك أنهم اعتقدوا أن الناتج الصافي أو الفائض في الإنتاج قد يولد عن عمل الطبيعة وليس من عمل الانسان.

PROF.AGBOUBI

Le cour numéro 03

L’école Classique (la libéralisme industrielle)

المحاضرة ا3 :

المدرسة الكلاسيكية (الليبيرالية الصناعية)

المدرسة الكلاسيكية الإنجليزية للاقتصاد هي فرع من فروع مدرسة الحرية برزت في أواخر القرن الثامن عشر مع آدم سميث عاشت حوالي مائة عام، وبلغت نضجها الفكري الكامل في أعمال دافيد ريكاردو، وجون ستيوارت ميل، هيمنت نظريات التيار الكلاسيكي على الفكر الاقتصادي في بريطانيا العظمى إلى حدود عام 1870 وركزت على سياسة النمو الاقتصادي وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد.

آدم سميث (*)و ثروة الأمم :يعتبر لدى الكثيرين أب الاقتصاد السياسي، يعتبر آدم سميث أول اقتصادي يكتب في النظرية الاقتصادية و هو يشغل وظيفة أستاذ جامعي، مما انعكس بشكل واضح في عرضه المنظم لأفكاره .و يعتبر كتاب "ثروة الأمم1776 " ،مرجعا أساسيا للفكر الاقتصادي الحديث، بحيث تلخصت فيه أفكار سميث الاقتصادية، و التي تميزت بروح التجديد و الإبداع، فمعظم أفكاره جاءت مناقضة لمبادئ المدرسة الفيزيوقراطية، و تضمنت الكثير من النظريات الاقتصادية التي اكتشفها سميث عبر احتكاكه بالواقع العملي. و أصبح علم الاقتصاد السياسي بعد صدور هذا المؤلف هو علم الثروة .لكن بالرغم من أن هذا الكتاب يحتوي على آراء و أفكار اقتصادية جديدة غير أننا نلتمس في طياته انتماء آدم سميث للمدرسة الطبيعية من الناحية الفلسفية، التي تقوم على الاعتقاد بأن هناك نظاما طبيعيا، و أن هذا النظام قادر على التوفيق بين المصالح الخاصة و العامة بصورة أفضل من أي نظام آخر، لذلك يمكن القول بأن الفلسفة العامة التي سيطرت على أعمال الطبيعيين وجدت عند سميث، فيما يتعلق بضرورة وجود نظام طبيعي .عموما يمكن تلخيص أعمال سميث الفكرية في النقاط التالية:

الدور الأساسي للمصلحة الخاصة و الدوافع الشخصية في الحياة الاقتصادية : تشكل المصلحة الشخصية و مبدأ الحرية الأساس النظري لفلسفة سميث الاقتصادية، و تقوم هذه الفلسفة على الاعتقاد في سلامة و كفاءة النظام الطبيعي، فآدم سميث يعتقد في كتابه " نظرية الشعور الأخلاقي" 1759 ،بأن السلوك الإنساني يخضع لست بواعث: حب الذات، التعاطف، الرغبة في الحرية، الإحساس بالملكية، عادة العمل، و الميل للمبادلة .و قد أدى اعتقاد سميث في وجود نظام طبيعي إلى الاعتقاد بأنه قادر على تحقيق التوافق والانسجام بين المصالح الخاصة للأفراد و بين المصلحة العامة، وهذه هي فكرة " اليد الخفية hands /

"Invisible التي تعني أن: الأفراد في سعيهم لتحقيق صالحهم الخاص يحققون –دون أن يشعروا- المصلحة العامة .فآدم سميث اعتقد بأن الدافع الشخصي هو أكبر ضمان للصالح العام، و لكن كيف يتحقق ذلك؟ يجيب سميـث بأن: الدافع الشـخصي هو مجرد وسيلة أو أداة، و الصالح العام هو دائما الغاية أو الهدف، و يوضح سميث هذه العلاقة و الانسجام بين المصلحة الخاصة و الصالح العام، بقوله ":ليس بفضل و كرم الجزار أو صانع الجعة أو الخباز ما يسمح لنا بتوفير الطعام لعيشنا، بقدر ما يرجع ذلك إلى نظرتهم إلى مصالحهم الخاصة، و عندما نطلب خدماتهم، فإننا لا نتوسل إلى إنسانيتهم بقدر ما نستحث مصالحهم الشخصية، و هكذا، فعندما نتوجه إليهم فإننا لا نعرض عليهم حاجتنا، بل إننا نستثير مصالحهم الشخصية، فلا أحد سوى الشحاذ الذي يمكن أن يعتمد في حياته على أفضال الآخرين . "ب- **الحرية الاقتصادية مبدأ ضروري لاستقرار الحياة الاقتصادية :** بعد أن فسر سميث أهمية الدوافع الشخصية في الحياة الاقتصادية، فإن النتيجة الحتمية لذلك هي ضرورة ترك الحرية التامة و المطلقة للفرد في العمل كيفما يشاء و بالطريقة التي يراها هو مناسبة دون أن تحد هذه الحرية حدود، إلا حدود المنافسة أو المزاحمة، بمعنى أن الحرية يجب أن تنمو في بيئة المنافسة بين الأفراد دون أي احتكار الذي من شأنه أن يقضي على محاسن الحرية .و استند سميث في تبريره لمبدأ الحرية إلى أن - :الفرد هو أفضل حكم على تقرير مصلحته الخاصة - .

PROF.AGBOU

Le cour numéro 04

La révolution keynésienne : La théorie générale du l'emploi l'intérêt et la monnaie

المحاضرة 4 :

الثورة الكينزية: النظرية العامة حول العمالة، والفائدة، والمال

استُعمل مصطلح «الثورة الكينزية[1]» للمرة الأولى عبر لورنت كلين في 1947، في كتابه المُعَنوَن ***The Keynesian Revolution*** *الثورة الكينزية*. (ولتلك الثورة صفتان رئيسيتان: تفنيد قانون ساي،

[1] -نسبة الى **جون مايناردكينز**، وُلد في 5 يونيو 1883 في كامبريدج وتوفي في 21 أبريل 1946 بقرية فيرل .(Firle) اقتصادي، موظف رفيع المستوى، وكاتب بريطاني ذو شهرة عالمية. فهو مؤسس الاقتصاد الكلي الكينزيومن أعماله استُخلص الاقتصاد الكينزي، الاقتصاد الكينزي الجديد، والكينزية الجديدة أو ما بعد الكينزية .ونظرًا لعظم شأنه كأحد أكثر المنظرين الاقتصاديين تأثيرًا في القرن العشرين[13]، تولي العديد من المناصب الاستشارية الرسمية وغير الرسمية للعديد من الساسة، وكان من الشخصيات الرئيسية باتفاقية بريتون وودز، من بعد الحرب العالمية الثانية.كما كان كاتبًا ناجحًا رغم صغر سنه، وذلك بفضل كتابه« ***التوابع الاقتصادية للسلام***»، الذي نُشر عام1919 ، تعليقًا على معاهدة فرساي، كما كان يكتب المقالات للجرائد والمجلات. كانت نظريته« *رسالة في المال* »هي الأولى. ولكن عمله الأكبر بلا جدل كان« *النظرية العامة حول العمالة، والفائدة، والمال* .(1936) »انتقد هذا الكتاب، بعد كتب أخرى، قانون ساي، أحد أسس اقتصاد عدم التدخل

والذي يرى أن السوق هو الأقدر على ضبط نفسه، وصنع إطار تحليلي يضع مسارات عقلانية لسياسات اقتصادية.

النظرية العامة في مواجهة الكلاسيكيين

مبدئيًا، تلك النظرية تعتبر أن العمالة والإنتاج كلًا واحدًا، لا ينقطعان عن بعضهما البعض، وليس كما يقول الكلاسيكيون، بأنها نظرية تعرض استخدامات بديلة لكمية الموارد المتاحة

يرى كينز أن اقتصاد السوق لا يملك آليات تقوده تلقائيًا لاستغلال كامل الموارد المتاحة، ومن هنا تتواجد احتمالية حدوث بطالة لا إرادية (أي بالإجبار)، مما يؤكد على ضرورة تدخل قوة خارجية عن السوق..

مضى تفكير كينز بقواعد الاقتصاد الكلي للعرض العام والطلب العام. ففي إطار الاقتصاد الكلي، الإنتاج، وبالتالي العمالة، تعتمدان على التكلفة. فإذا لم يكن الطلب مُرضيًا، فالشركات لن تنتج بشكل كاف ولن توظف كل العاملين، ومن هنا على الحكومة أن تقود سياسات لدعم الطلب، أي أن تدعم الاستهلاك و/أو الاستثمار. كما يصر كينز بشكل خاص على الاستثمار.

لماذا -على غير توقعات الكلاسيكيين- لم يتواجد توازن تلقائي؟

كان هذا التساؤل في قلب تفنيد كينز لقانون جان باتيست ساي القائل بأن العرض يخلق طلبه الخاص؛ يُبنى هذا القانون أو بالأحرى يُعَبِر عن رؤية متفائلة، وأيضًا أن طبيعة الاقتصاد الكلاسيكي لا يمكن أن تجعله يمر بأي أزمات اقتصادية على المدى البعيد. وقد علق كينز على ذلك القانون بعد التفكير فيه مليًا بأنه على المدى البعيد سوف نكون جميعًا أمواتًا. إذا كان كينز حساسًا لتلك النقطة، فمن ضمن أسباب تلك الحساسية أنه بسبب ذلك القانون، بشكل أو بأخر، رُفضت مقترحاته بسياسات اقتصادية في العشرينيات.

أما حجج كينز فهي كالآتي:

فمن جهة، فالمال من الممكن أن يكون هدفًا في حد ذاته، فالدخل المكتسب ليس بالضرورة أن يُصرف كله ويُستثمر، ولكن من الممكن أن يُدخر بشكل سائل، ما يمنع وجود مساواة بين العرض العام والطلب العام . مما يؤدي لاختلاف جوهري مع الكلاسيكيين، حيث فقد المال تأثيره على الآليات الحقيقية للسوق، أو كما قال كينز من قبل: في الاقتصاد الكلاسيكي، المال مجرد حجاب.

في حين أن المعرفة، بالنسبة للكلاسيكيين (الكلاسيكيين الإنجليز كانوا غالبًا تلامذة جيرمي بنثام(، قاطعة، وأنه من المفترض بالمنتجين أن يكونوا عالمين جيدًا بما سيكون عليه الطلب. أما بالنسبة لكينز فقد كان الأمر غير ذلك، ورأى أنهم يقومون بتوقعات، وأن الشكوك تتواجد دومًا. إذن، فإذا قدم رجال الأعمال توقعات (تُسمى «طلبات فعَّالة») متشائمة، فتلقائيًا ستوجد بطالة. جدير بالتذكرة أن في مسابقات جمال كينز، التوقعات لا يمكن أن تكون حقائق موضوعية. استلهم كينز تلك الملاحظة من مسابقة نظمتها مجلة لتحديد أجمل ستة وجوه، وكانت الفائزات هن اللاتي كن القربى من جمال متوسط القراء. كما أن منظمي المسابقة أنفسهم قد قرروا مسبقًا ألا يختاروا الشخص ذات الوجه الذي يسعدهم، ولكن الشخص ذات الوجه المُسعِد لأكبر عدد ممكن من الناس. فإذا كانت تلك الآلية تتواجد في المجال المالي[1]، والذي يهدد، بالنسبة لكينز، بتحويل ذلك المجال لملهٍ ليلى، فهو يصف أيضًا انحيازات مسبقة قد تضرب التوقعات بعرض الحائط.

PROF.AGBOUBI

Le cour numéro 05

Sujets et Concepts fondamentaux en l'économie politique

المحاضرة 5 :

موضوعات و مصطلحات أساسية في الاقتصاد السياسي

الأسهم : هو حق ملكية وبهذه الصفة يمكن أن يشارك مالكها في الجمعيات العامة للشركة ويكون له رأي في طريقة تسيير المؤسسة، يملك المساهم حق التصويت على نوعية التسيير ويشارك في الحياة المتعلقة بالشركة ومخاطرها. مقابل ذلك يملك الحق في قبض المكافآت. اذا نمت المؤسسة وكسبت ارباحا يمكن اعادة توزيعه الارباح على المساهمين.

البنوك : الاتجار بالمال اقراضه واقتراضه: ذلك هو الدور الذي تقوم به المصارف. هي في الاصل مكان لايداع المدخرات لتحصيل الفائدة وفتح حساب لتسيير المال يوميا.

تبييض الاموال: اين تذهب اموال تجارة المخدرات؟ ما مصير نتاج الجريمة المنظمة؟ ماذا يعمل تجار اليد العاملة الخفية بارباحهم؟ ...اذن المال القذر دخل من الجريمة أو الجنحة أي دخل يحصل من النشاطات الاجرامية، يدخل هذا المال غير الشرعي في دوائر الاقتصاد الرسمية(استثمارات في الشركات، في القطاع العقاري...الخ) عن طريق وسطاء ماليين من كبار الملاك وهم البنوك.

البورصة: هي سوق تبارع فيها وتشتري فيها الاسهم ، السندات، و أدوات مالية أخرى، فالسهم شهادة تمثل جزءا من رأس مال المؤسسة.سند الدين شهادة قرض لمؤسسة أو لدولة يغطي مدة زمنية محددة.البورصات الاهم في العالم، بورصة نيويورك، لندن، طوكيو، فرانكفروت، باريس،

بريتون وودز: في سنة 1944 انقعد مؤتمر في هامشر الجديدة بالولايات المتحدة الامريكية، ـاسس خلالها صندوق النقد الدولي، تكمن وظيفته في دعم الدول التي تواجه مصاعب مالية والعمل على أن تحترم كل منها سعر الصرف،..وتمكين استبدال العملات فيما بينها وربط قيمة الدولار بالذهب، الذي تملك منه واشنطن مخزونا كبيرا منه لان الدول الاوروربية المتحالفة كانت قددةدفهت للولايات المتحدة عن مؤنها ذهبا.

البنك الدولي : اتخذ قرار انشاء البنك الدولي لإعادة الاعمار والتنمية خلال مؤتمر اقتصادي عقد في بريتن وودز سنة 1944 توامنا مع قرار انشاء صندوق النقد الدولي ، فتأسس البنك الدولي سنة 1946.

التضخم: هو ارتفاع مستمر ومعمم للاسعار. عندما يمس التضخم الاقتصاد ترتفع تكاليف الحياة فيجد السكان في الوقت ذاته قدرتهم الشرائية تذوب كالثلج تحت الشمس.(بما أن قيمة العملة انخفضت).

الفائدة : هي مبلغ مال لمن يقرضه، ومن جهة مقابلة هي مبلغ يكلف من يقرضه بمعنى اخر هو المكافأة الواجب دفعها للدائن على دينه.

المراجع :

- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة، احمد فؤاد بلبع، تقديم اسماعيل صبري عبد الله- عالم المعرفة- سبمتمبر 2000.
- موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، عبد العزيز فهمي هيكل، دار النهضة، 1986.
- ضياء مجيد الموسوي، اسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
- CHRISTOPHE DEGRYSE. L’économie moderne ; pages bleues internationales.2010.